

العنوان:	مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في إطار واقع خصائص الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة : دراسة ميدانية
المصدر:	الفكر المحاسبي - مصر
المؤلف الرئيسي:	النمر، منذر
مؤلفين آخرين:	السليحات، نمر، الأحمد، محمد تيسير(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 17, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	103 - 124
رقم MD:	474164
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأردن، السياسة الإقتصادية، التدفقات النقدية، الشركات الصناعية، النظم المحاسبية، السياسة المالية، القوائم المالية، التنمية الصناعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/474164

**مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في إطار واقع
خصائص الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة: دراسة
ميدانية**

د/منذر النمر

د/نمر السليحات

محمد تيسير الأحمد

”مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في إطار خصائص الشركات

الصناعية الأردنية المساهمة العامة: دراسة ميدانية”

د. منذر النمر^١ د.نمر السيلحات^٢. محمد تيسير الأحمد^٣.

^١ جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، عمان، الأردن.

^٢ جامعة عمان العربية، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة، عمان، الأردن.

^٣ جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، عمان، الأردن.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس، إلى إلقاء الضوء على مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وكما هدفت للتعرف على مدى ملاءمة تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية وأثرها على مدى التطبيق، والتحقق من العلاقة بين تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية مع حجم الشركة ودرجة التعقيد، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد قام الباحث بإعداد استبانة موجهة إلى الدوائر المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ووزعت الاستبانة على جميع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي البالغ عددها (٧٥) شركة، تمثلت عينة الدراسة النهائية بـ(٥٧) شركة صناعية، أي ما نسبته (٧٦%) من مجتمع الدراسة، بينت الدراسة أن درجة تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية قد بلغت (٦١.٤%) وهذا يدل على وجود ضعف في عملية التطبيق كما توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية وبين حجم الشركة وإلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية ودرجة تعقيد الشركة. وكما أظهرت الدراسة أن نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية تعتبر ملاءمة من وجهة نظر العاملين في الدوائر المالية بنسبة (٨٠.٦٩%).

وكما توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لملائمة نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية على مدى تطبيقها، وكما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام الإدارة العليا في هذه الشركات بإنشاء وحدات تنظيمية مستقلة للتحليل المالي، وعقد دورات تدريبية للعاملين في الدوائر وأن يقوم سوق عمان المالي بالتعاون مع الإدارات المالية برفع تقارير سنوية مدعمة بنسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية.

"The Extent of Implementation of Cash Flow Sufficiency Ratios within the Characteristics of Jordanian Industrial Corporations: An Empirical Study"

DR. Munther Al-Nimer

Applied Science University, Faculty of Economic and Administrative Science, Accounting Department Jordan-Amman (11931), P.O. Box (166) Tel: 962-6-560-9999 Ext. Phone 1469 E-mail:

almunthermbk@yahoo.com

Mohammad Al-Ahmad

Abstract

This study aimed mainly at shedding light on the extent of the implementation of cash flow ratios of the sufficiency on public Jordanian industrial corporations. The study identifies the extent of compatibility of implementation of sufficiency cash flow ratios and its impact on the extent of implementation, and verification of the relation between the implementation of cash flow sufficiency ratios and the corporation's size and degree of complexity. In order to achieve the study objectives, the researcher prepared a questionnaire directed to the financial departments of the public Jordanian industrial corporations. The final study sample was (57), corresponding to 76%. The study showed that the implementation degree of cash flow ratios of the sufficiency was (61.4%), and this indicates the existence of weakness in the implementation process. The study found no existence of a statistical relation between the implementation of cash flow ratios of the sufficiency and the degree of complexity. Again the study indicated the existence of a statistical indication relation between the extent of implementation of cash flow ratios of the sufficiency and the corporation's size. The study showed out that the cash flow sufficiency ratios are considered compatible from the point of view of the employees of the financial departments with the percentage of (80.69%). The current research found that there is effect (impact) from the compatibility of cash flow sufficiency ratios on the extent of its implementation. The study recommended the Executive or the Top Managements of these corporations to establish independent organizational units for financial analysis, Hold training sessions or courses for the employees of the financial department. And Amman Stock Exchange must in cooperation with the financial managements submit annual reports supported by the cash flow ratios of the sufficiency.

المقدمة

تقوم المنشآت بإعداد قوائمها المالية الأساسية ونشرها لأصحاب الصلة والمستخدمين تلبية لاحتياجاتهم المختلفة، وظلت هذه القوائم ولسنوات طويلة تقتصر على قائمة الدخل والمركز المالي.. إلا أن هذه القوائم فشلت في تقديم كل المعلومات اللازمة والضرورية للمستخدمين وخاصة تلك المعلومات المتعلقة بأسباب التغيير في الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية حيث قائمة المركز المالي تتحدث عن أرصدة هذه البنود في لحظة معينة بينما تتحدث قائمة الدخل عن الإيرادات والمصروفات لفترة زمنية سابقة. لذا كان لابد من إصدار قائمة جديدة تستطيع توفير ما عجزت عن تقديمه قوائم المركز المالي والدخل (خنفر والمطارنة، ٢٠٠٦).

ولهذا تعد قائمة التدفقات القائمة الأساسية الثالثة، بعد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والتي تعد الأداة المناسبة لقياس المركز النقدي للمنشأة. إذ توضح المصادر المختلفة للنقدية وأوجه إستخداماتها والتغير فيها خلال الفترة المالية، كما تبين مجمل المقبوضات، ومجمل المدفوعات النقدية، وصافي التغير في المركز النقدي الناتج عن الأنشطة الرئيسية الثلاثة:- التشغيلية الاستثمارية والتمويلية التي حدثت خلال فترة مالية معينة، وهي تبين باختصار من أين أتت النقدية؟ وأين ذهبت؟ (مطر والسويطي، ٢٠٠٨، ص ٢٦١).

وكما يعتبر تحليل القوائم المالية أداة لتفسير هذه القوائم، ومعرفة للعلاقة بين مضمانيها، ومدلولات الأرقام الواردة فيها، والعلاقات بينها ويوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة، وتقييم مركزها المالي، ومدى فعالية أنشطتها المختلفة وكفاءتها، ويساعد في تقييم أداء الإدارات المختلفة في المنشأة ويحدد مدى كفاءتها في الحصول على عائد ملائم على الأموال المتاحة لديها (الخلايلة، ٢٠٠٧). وتكتسب نسب التدفقات النقدية أهميتها من أهمية قائمة التدفقات النقدية والتي يمكن الاعتماد عليها بمجالات الحكم على سيولة وإستمرارية المنشأة (خنفر والمطارنة، ٢٠٠٦). وخاصة نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية التي تساعد في تقييم ملاءمة التدفقات النقدية وكفايتها لتلبية احتياجات المنشأة، وللأهمية النسبية التي تحتلها قائمة التدفقات النقدية فقد أولت الجمعيات العلمية والمهنية المنظمة للمهنة إهتماما خاصا بهذه القائمة (عبيدات، ٢٠٠٦).

حيث أصدرت هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) المعيار المحاسبي رقم (٩٥) والذي طالبت فيه بإصدار جميع منشآت الأعمال الأمريكية قائمة التدفقات النقدية بوصفها قائمة أساسية يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية.

كما قام مجلس المعايير البريطاني بإجراء مشابه، حيث أصدر المعيار المحاسبي البريطاني رقم (FRSI) المتعلق بقائمة التدفقات النقدية، وللمزاي النوعية التي تتمتع بها قائمة التدفقات النقدية فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) الخاص بقائمة التدفقات النقدية حيث يتطلب هذا المعيار عرض هذه القائمة وفق الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية، بشكل أساسي كما تناول طرق عرض هذه القائمة.

وكما يمكن لمستخدمي قائمة التدفقات النقدية، الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي، وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الإلتزامات، وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية كما يمكنهم تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (خنفر والمطارنة، ٢٠٠٦).

وجاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية ومعرفة أهميتها لتحليل الوضع المالي للمنشأة، وبالأخص تقييم كفايتها المتمثلة بنسب الكفاية ومعرفة مدى تطبيقها في القطاع الصناعي الأردني والعوامل التي قد تعيق تطبيقها.

أهمية الدراسة

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الحديثة نسبياً، حيث أصبح إعداد هذه القائمة وعرضها والإفصاح عنها، من المتطلبات الأساسية التي تلزم الشركات القيام بها إلى جانب القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي). وجاء إعداد قائمة التدفقات النقدية نتيجة القصور والضعف الذي يكتنف قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي في تقديم كل المعلومات اللازمة، والضرورة لمستخدمي هذه القوائم، مثل: تقييم سيولة المنشأة، ومدى قدرتها على السداد فقائمة التدفقات النقدية توفر هذه المعلومات الإضافية، وغيرها التي لا تتوافر في القوائم المالية الأخرى، والتي يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية على إختلاف حاجاتهم وأغراضهم.

ونظراً لأهمية التحليل المالي الذي يساعد في معرفة الوضع المالي للمنشأة، والحكم على القدرة الكسبية للمشروع، وعلى كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة، وتقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها وإلتزاماتها، والتعرف على نقاط الضعف في المنشأة وإقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها. فإن تحليل قائمة التدفقات النقدية تساعد في الحكم على مدى ملاءمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المنشأة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفق النقدي في المنشأة وما قد يوفره عن إمكانية التنبؤ بإستمراريتها أو فشلها.

وقد ثبت أهمية إستخدام نسب التدفقات النقدية في كثير من الحالات خاصة، عندما تنبأت هذه النسب بإفلاس بعض الشركات، ولعل أفضل مثال على ذلك ما حدث في شركة (W.T.Grant) (خنفر والمطارنة، ٢٠٠٦). وتستمد نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية أهميتها من أهمية قائمة التدفقات النقدية كونها كفيلة في قياس نسبة ملاءمة التدفق النقدي بشكل مباشر لقدرة الشركة على توليد النقدية الكافية لتسديد ديونها وإلتزاماتها، وكفايتها لتلبية احتياجات الشركة.

وبالإضافة إلى أهمية الدور الذي تلعبه الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن كأحد القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني، والجهود التي تبذل من قبل الدولة في التركيز على توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الصناعية التي ستساهم في التنمية الاقتصادية الوطنية، وإلى الدور الذي تلعبه معلومات قائمة التدفقات النقدية في خدمة مستخدمي القوائم المالية (الإدارة والمستثمرين والمقرضين)، فإنها كفيلة بأن تساعد الإدارة في عملية الرقابة، وتقييم الأداء، والتخطيط المالي. وتساعد المستثمرين في تقدير المخاطرة وكما تساعد المقرضين بتقدير قدرة المقترض على السداد وتحديد (سعر الفائدة) الذي يتلاءم مع مستوى المخاطرة المرتبطة بالقرض.

مشكلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية ومدى ملاءمة تطبيقها على القطاع الصناعي الأردني نظراً لأهمية هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني، وإختبار العلاقة بين مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية مع حجم الشركة ودرجة التعقيد.

ويمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

١. هل تطبق الإدارات المالية نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟
 ٢. ما هي العوامل المؤثرة على تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟
 ٣. هل تعتبر نسب التدفقات النقدية ملائمة للتطبيق في قطاع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة من وجهة نظر الدائرة المالية؟
- الدراسات السابقة:

(١) دراسة الخريسات (٢٠٠٥) بعنوان: "الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقا للمعيار المحاسبي رقم ٧ من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة، وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي، والتعرف على أهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية وضمن الأنشطة الاستثمارية وضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة والبالغة ١٣٠ المتمثلة بالمستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، ممثلا بالشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن. وقد شملت الدراسة ٥٦ شركة صناعية مدرجة في في بورصة عمان لسنة ٢٠٠٤ وقد توصلت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي عن إتخاذ القرارات الاستثمارية، تعتبر المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية مهمة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، وكما أوصت الدراسة بدعوة الباحثين لدراسة مدى الإلتزام الفعلي في إعداد قوائم التدفقات النقدية للشركات الصناعية.

(٢) دراسة العبيني (٢٠٠٨) بعنوان: "أثر التدفقات النقدية التشغيلية على النسب المالية في الشركات الصناعية المساهمة في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التدفقات النقدية التشغيلية على النسب المالية الأكثر شيوعا، ولمعرفة تأثير سلوك التدفقات النقدية التشغيلية. ولفحص العلاقة المفترضة غطت الدراسة عينة من الشركات الصناعية اشتملت على (٤٩) شركة صناعية مساهمة من أصل ٦٥ شركة مدرجة ومتداولة في سوق عمان المالي لعام ٢٠٠٦م، وتم التداول في أسهمها لمدة سبع سنوات تمتد من الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦)، وتم بناء نموذج موحد لإختبار جميع الشركات تم التوصل إلى النتائج التالية:- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية التشغيلية، وكل من عائد السهم الواحد، والأرباح الموزعة للسهم الواحد، والقيمة الدفترية للسهم الواحد، والأرباح الموزعة إلى القيمة السوقية، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، إجمالي الربح من العمليات إلى المبيعات، والعائد إلى مجموع الموجودات، القيمة السوقية إلى العائد، صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات، ونسبة التداول، ومعدل دوران رأس المال العامل، ومعدل دوران الموجودات، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية التشغيلية والأرباح الموزعة للسهم إلى عائد السهم الواحد، وأهم ما أوصت به الدراسة هو معرفة الوضع المالي لأسهم الشركات المراد تداول أسهمها والظروف المحيطة بها، التركيز على التدفقات النقدية التشغيلية عند الاستثمار في سوق عمان

المالي بالتالي الوصول إلى الاستثمار الأمثل، وبالإضافة إلى توعية الشركات بزيادة التوسع بالنشاط التشغيلي لديها، والذي يؤدي إلى زيادة الأرباح الإجمالية والذي ينتج عنه سداد الإلتزامات.

٣) دراسة الدغامين (٢٠٠٩) بعنوان: أثر المضمون المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية على مؤشرات الربحية.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر نسب الكفاية، ونسب الكفاءة الخاصة بالتدفقات النقدية التشغيلية على مؤشرات الربحية، وشملت عينة الدراسة ١٣ بنكا تجاريا أردنيا، وغطت الدراسة فترة زمنية قدرها ١٠ سنوات من سنة ١٩٩٨ ولغاية سنة ٢٠٠٧ وقد تم بناء نموذج رياضي لإختبار نسب الكفاية على مؤشرات الربحية لجميع البنوك، وقد تم إستخدام نموذج الإنحدار المتعدد ومعامل الإرتباط بيرسون كأساليب إحصائية لتحليل البيانات وإختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة بأنه لا يوجد أثر لأى من نسب الكفاية والكفاءة الخاصة بالتدفقات النقدية على مؤشرات الربحية، وأوصى الباحث بتوعية المستثمرين والدائنين بأهمية صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية للمنشأة.

٤) دراسة Cheng and Yang (2003) بعنوان: "The Incremental Information Content of Earnings and Cash Flow Operations Affected by their Extremity"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير التدفقات النقدية كجزء يفترق إلى المعلومات المفيدة على الدور الإضافي للتدفقات النقدية إلى جانب الأرباح، والتحقق في الدور الإضافي الذي تلعبه الأرباح إلى جانب التدفقات النقدية، واستخدمت الدراسة بيانات من بعض الشركات في الولايات المتحدة لإختبار المضمون المعلوماتي الإضافي لكل من الأرباح والتدفقات النقدية مع عوائد الأسهم السوقية في نماذج إنحدار لكل سنة على حدة، وتوصلت الدراسة إلى أن التدفقات النقدية لها دور إضافي إلى جانب الأرباح في تقييم المنشأة وأن الأرباح تلعب دورا إضافيا إلى جانب التدفقات النقدية في تقييم المنشأة وأن التدفقات النقدية أصبحت مؤشر أداء أساسي عندما تكون الأرباح متطرفة نوعا ما.

٥) دراسة Kim and Kross (2005) بعنوان: "The Ability of Earnings to Predict Cash Flow Has Been Increasing-Not Decreasing."

فحصت الدراسة قدرة الأرباح، والتدفقات النقدية التشغيلية على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة مستقبلية واحدة، وقامت بتتبع العلاقة بين المتغيرين خلال الفترة (١٩٧٣ - ٢٠٠٠) وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الأمريكية المدرجة في البورصة الأمريكية، مع عمل تحليل حساسية لعوامل تؤثر على هذه العلاقة مثل حجم الشركة وسياسة توزيع حصص الأرباح النقدية ونتائج أعمال الشركة، بالإضافة إلى أثر الدورة التشغيلية وسياسة التحفظ التي تتبعها الشركة على عملية التنبؤ. تم إجراء مقارنة بين نتائج التنبؤ بأسعار الأسهم والتدفقات النقدية من خلال الأرباح الحالية لفحص ما إذا كان سعر السهم يعكس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وقد تم إستخدام ثلاثة نماذج رياضية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال إدخال الأرباح التشغيلية الحالية وكعاملين مستقلين منفردين كل منهما في نموذج واحد ومجمعين في نموذج آخر فقد أشارت النتائج إلى وجود

علاقة قوية وإيجابية بين الأرباح التشغيلية الحالية وبين التدفقات النقدية التشغيلية وإلى أن دقة التنبؤ بالتدفقات النقدية تعتمد على الأرباح الحالية التشغيلية التي تزيد بمرور الوقت.

٦) دراسة Mackevicius and senkus (2006) بعنوان: "The system of formation and Evaluation of the Information of cash flows"

هدفت الدراسة إلى تقييم معلومات التدفقات النقدية في ظل أن تكوين قائمة التدفقات النقدية تعتبر مهمة جدا في ظل تنافس السوق، وإنشاء نظام لتكوين وتقييم المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية وأشارت النتائج من خلال التطبيق العملي لهذا النظام على جميع الشركات الصناعية الليتوانية من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٤ تبين أن نظام تكوين وتقييم المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية سيساعد مديري الشركات على إتخاذ القرارات الإدارية المختلفة في تقييم الوضع المالي للشركة كما ستكون النتائج أفضل وأكثر دقة وقد تم قياس المحتوى المعلوماتي الإضافي والقدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة من خلال تلك النماذج.

وتوصلت النتائج إلى أن العلاقة بين الأرباح التشغيلية الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في تزايد عبر الزمن للعينة ككل وعلى مستوى كل الشركات بغض النظر عن تجزئة فترات العينة وعلى الرغم من إختلاف حجم الشركة أو خسائرها أو طول الدورة التشغيلية، كما أظهرت الدراسة تزايد هذه العلاقة عند تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي.

٧) دراسة Eisdorfer (2007) بعنوان: "The Importance of cash flow News for financially Distressed Firms"

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية معلومات التدفقات النقدية للمنشآت التي تعاني من عسر أو ضيق مالي، ولتقييم أهمية معلومات التدفقات النقدية للمنشآت التي تعاني من عسر أو ضيق مالي اختبر الباحث تأثير كل من معلومات التدفقات النقدية والعوائد المتوقعة على الإفلاس وكانت النتائج تشير إلى أن معلومات التدفقات النقدية أصبحت مهمة بشكل ملحوظ في ظل حضور العسر أو الضيق المالي بينما معلومات العوائد المستقبلية أصبحت أقل أهمية وسيطرة، كما توصل الباحث إلى أن معلومات التدفقات النقدية ذات أهمية قبل تاريخ الإفلاس من تلك العوائد، كما أن الإفلاس يتأثر بالتدفقات النقدية أكثر من العوائد. ومن ثم، فإن الإفلاس يدار بالدرجة الأولى عن طريق معلومات التدفقات النقدية.

٨) دراسة Lorek and Willinger (2009) بعنوان: "New Evidence Pertaining to the prediction of operation cash flow"

هدفت الدراسة إلى تقديم دليلا عن القدرة التنبؤية لأرقام التدفقات النقدية التشغيلية، والأرباح التشغيلية التاريخية المطبقة على عينة الشركات الصناعية البالغ عددها (١١٧٤) شركة مدرجة في البورصات الأمريكية، وهدفت إلى فحص أثر حجم الشركة كعامل مؤثر على عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية التشغيلية الحالية أفضل من القدرة التنبؤية للأرباح التشغيلية الحالية، وبينت نتائج التحليل إختلاف القدرة التنبؤية بإختلاف حجم الشركة حيث تتحسن هذه القدرة بإزدياد حجم الشركة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أن معظم الدراسات السابقة قامت على فحص علاقة مقاييس التدفقات النقدية والأرباح وتبع الأثر لمقاييس التدفقات النقدية، وتقييم معلومات التدفق النقدي، ولذا فإن هذه الدراسة تعتبر الدراسة الأولى في - حدود علم الباحثان- التي تبحث في مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وأن هذه الدراسة اهتمت بالربط بين موضوعين وهما مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية وخصائص الشركات وهذا ما لا يوجد في الدراسات السابقة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها تساعد في التعرف على مدى ملاءمة تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة والتعرف على الأهمية النسبية لنسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية، ومدى إمكانية الإعتماد عليها في تحليل الوضع المالي للشركة. وكما توضح هذه الدراسة أهمية نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية لمستخدمي القوائم المالية من الإدارة، والمستثمرين والمقرضين.

بالإضافة إلى ما تحققه من المقدره على إيجاد العلاقة ما بين حجم الشركة ودرجة تعقيدها على تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

فرضيات الدراسة:

لقد تمت صياغة فرضيات الدراسة بناء على مجموعة من الدراسات السابقة ومقومات تطبيق نسب التدفقات الخاصة بالكفاية ومدى ملاءمة تطبيقها على القطاع الصناعي الأردني وبما يتناسب مع الأهداف ومجتمع الدراسة ومشكلة الدراسة.

الفرضية الأولى:

الفرضية العدمية:- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية وحجم الشركة.

الفرضية الثانية:

الفرضية العدمية:- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية ودرجة التعقيد في الشركة.

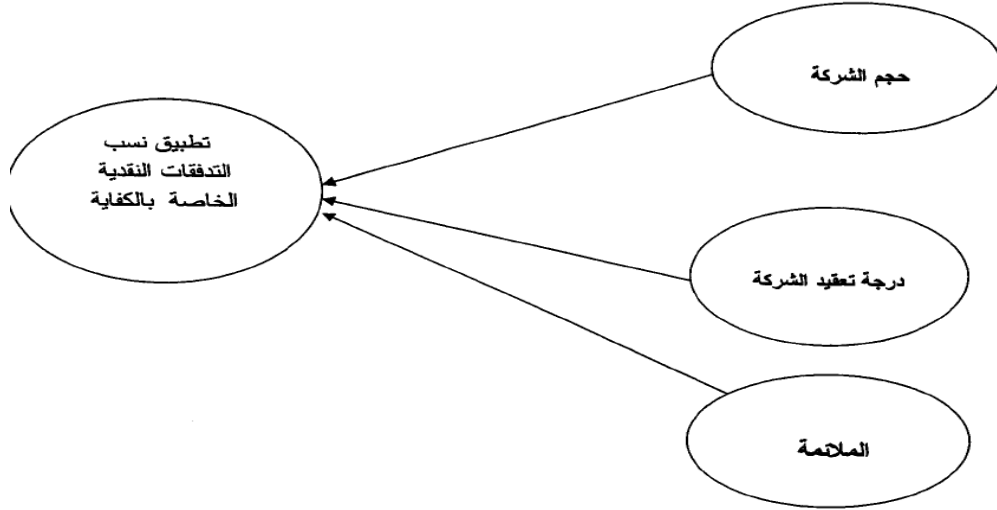
الفرضية الثالثة:

الفرضية العدمية:- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملائمة نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية على مدى تطبيقها في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

نموذج الدراسة:

المتغير المستقل

المتغير التابع



منهجية الدراسة:

استندت الدراسة إلى استخدام المنهج القياسي التحليلي، هذا وقد تم تغطية الدراسة النظرية بالاستفادة من الكتب والدوريات العربية والأجنبية ذات العلاقة بنسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية. أما الدراسة الميدانية فقد تم إعداد استبانة من أجل جمع البيانات لتحقيق أغراض الدراسة من واقع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

مجتمع الدراسة:

شملت الدراسة جميع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لغاية ٣١-١٢-٢٠١٠ والبالغ عددها (٧٥) شركة.

وبذلك تم توزيع استبانة على الدوائر المالية في هذا القطاع حيث كانت نسبة العينة ١٠٠%، أي استخدم أسلوب المسح الشامل لجميع مفردات المجتمع، مما يحقق درجة عالية من الدقة (البلداوي، ٢٠٠٩).

إجراءات الدراسة:

فيما يلي تسلسل للخطوات التي اتبعتها الباحثة لإعداد هذه الدراسة:

١. قام الباحثان في البداية بإبراز أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات وطرق إعدادها حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) وذلك ضمن الإطار النظري للدراسة.
٢. بعد ذلك بخصر جميع الشركات الصناعية الأردنية المرخصة والمسموح لها القيام بعمليات التحليل والتداول للأوراق المالية، وذلك من خلال سوق عمان المالي.
٣. ثم بعد ذلك بتوزيع الإستبيانات على (٧٥) شركة وتمثلت عينة الدراسة العاملين في الدوائر المالية في جميع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة والمدرجة في سوق عمان المالي لغاية ٣١-١٢-٢٠١٠، وكان عدد

الاستبيانات المستردة (٥٩) وتم إستبعاد (٢) استبانة لعدم صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي، فتمثلت عينة الدراسة النهائية بـ(٥٧) استبانة، ومثلت ما نسبته (٧٦%) من مجتمع الدراسة.

٤. ثم يجمع البيانات وتبويبها وعرضها في جداول وإجراء التحليلات والإختبارات الإحصائية اللازمة.

٥. وأخيرا قام بتفسير النتائج التي توصل إليها ووضع التوصيات المناسبة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لغرض إستخلاص النتائج والمعلومات من البيانات التي تم جمعها، وفي سبيل إختبار الفرضيات، فقد تم الإعتماد على الأساليب الإحصائية التالية الإجابة عن أسئلة الدراسة وتم إستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليل، فتم إستخدام التكرارات والنسب المئوية، وإستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، وكذلك إستخدام إختبار كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وإختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، وإختبار T-test.

نتائج الدراسة:

التوصيف الإحصائي لمحور مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية

للإجابة عن الجانب الوصفي تم إستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتعرف على إستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركة الصناعية الأردنية المساهمة العامة، والجدول (١) يوضح ذلك.

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة ولتحديد درجة المقياس فقد حدد الباحث ثلاث مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل) / عدد المستويات.

وبذلك تكون المستويات كالتالي: $3/4 = 0.75$ و $3/4 = 0.75$

المنخفض من (١) - أقل من (٢.٣٣).

المتوسط من (٢.٣٣) - (٣.٦٦).

المرتفع من (٣.٦٧) إلى (٥).

تطبق دائما (٥)، تطبق غالبا (٤)، تطبق أحيانا (٣)، تطبق نادرا (٢)، لا تطبق (١).

واعتمادا على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها على النحو الآتي: (٣.٦٧ - فما فوق: تطبق بدرجة مرتفعة)، (٢.٣٣ - ٣.٦٦: متوسط التطبيق)، (٢.٣٢ - فما دون: منخفض التطبيق).

الجدول (١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور (مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية) مرتبة ترتيباً تنازلياً....

الترتيب	المستوى حسب المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة	الرقم
١	متوسط التطبيق	١.٢٥	٣.٥٦	نسبة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية إلى الاحتياجات النقدية الأساسية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية	٣
٢	متوسط التطبيق	١.١٢	٣.٥١	نسبة كفاية التدفق النقدي = صافي تدفقات النشاط التشغيلي / الإلتزامات المتداولة	١
٣	متوسط التطبيق	١.٣٤	٣.٤٧	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / التوزيعات النقدية المعلنة.	٤
٤	متوسط التطبيق	١.٢٣	٣.٤٤	نسبة كفاية التدفقات النقدية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل = صافي تدفقات النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل.	٢
٥	متوسط التطبيق	١.٣٨	٣.٢٣	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي الديون = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / متوسط إجمالي الديون.	٥
٦	متوسط التطبيق	١.٣٢	٢.٨٨	نسبة إعادة الاستثمار = مشتريات الأصول / صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.	٦
٧	متوسط	١.٤١	٢.٧٤	نسبة التدفقات النقدية الخارجة	٩

الترتيب	المستوى حسب المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة	الرقم
	التطبيق			للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية/ التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية	
٨	متوسط التطبيق	١.٢٥	٢.٧٢	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية.	١٠
٩	متوسط التطبيق	١.٤٠	٢.٦٠	نسبة أثر الاهتلاك والإطفاء = مصروف الاهتلاك + مصروف الإطفاء/ صافي التدفقات النقدية التشغيلية.	٧
١٠	متوسط التطبيق	١.٤٥	٢.٥٣	عدد مرات تغطية الفوائد = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية + الفوائد والضريبة المدفوعتان/ الفوائد المدينة	٨
	متوسط التطبيق	١.٣١	٣.٠٧	المتوسط العام الحسابي	

يتضح من الجدول رقم (١) أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور (مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية)، تراوحت ما بين (٣.٥٦ و ٢.٥٣)، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (٣.٠٧) ونسبة مئوية (٦١.٤%) وهو من المستوى متوسط التطبيق، حيث حازت الفقرة رقم (٣) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (٣.٥٦)، وانحراف معياري (١.٢٥) وهو من المستوى متوسط التطبيق، حيث نصت الفقرة على (نسب التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية إلى الاحتياجات النقدية الأساسية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ الاحتياجات النقدية الأساسية)، ويفسر ذلك بأهمية هذه النسبة لدى عينة الدراسة كونها تفيد في معرفتهم بمدى تغطية الاحتياجات النقدية الأساسية لديهم، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (١) بمتوسط حسابي (٣.٥١) وانحراف معياري (١.١٢) وهو من المستوى متوسط التطبيق، حيث نصت الفقرة على أن (نسبة كفاية التدفق

النقدي = صافي تدفقات النشاط التشغيلي / الإلتزامات المتداولة، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (٤) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٧) وإختراف معياري (١.٣٤)، وهو من المستوى متوسط التطبيق، حيث نصت الفقرة على (نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / التوزيعات النقدية المعلنة).

في المقابل جاءت الفقرة رقم (٨) في المرتبة الأخيرة حيث حازت على متوسط حسابي (٢.٥٣)، وإختراف معياري (١.٤٥) وهي من المستوى متوسط التطبيق، حيث نصت الفقرة على أن (عدد مرات تغطية الفوائد = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية + الفوائد والضريبة المدفوعتان / الفوائد المدينة)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٧) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٦٠) وإختراف معياري (١.٤٠)، حيث نصت الفقرة على (نسبة أثر الإهلاك والإطفاء = مصروف الإهلاك + مصروف الإطفاء / صافي التدفقات النقدية التشغيلية).

وهذا يفسر بأن مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية متوسط المستوى.

وبناء على ما أظهره تحليل البيانات في القسم الأول أن نسبة تطبيق الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة لنسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية (٦١.٤%)، أي أن تطبيق الشركات الصناعية الأردنية لنسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية يعتبر مقبول، ولا وجود للتطبيق الكامل لجميع نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية كما هو موضح في الجدول رقم (١) وكما أن هناك تفاوتاً في تطبيق الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة لنسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية، وهذا يمكن تفسيره كونه لا يوجد قوانين وتشريعات محلية أو معايير دولية تلزم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة على تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية.

التوصيف الإحصائي لمدى ملائمة نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية

للإجابة عن الجانب الوصفي للدراسة تم إستخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف على مدى ملائمة تطبيق نسب التدفقات النقدية في قطاع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. والجدول (٢) يوضح ذلك:

الجدول (٢)

التكرارات والنسب المئوية لملائمة تطبيق نسب التدفقات النقدية في قطاع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

الرقم	نسب التدفقات النقدية في قطاع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة	ملائمة		غير ملائمة	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
-١	نسبة كفاية التدفق النقدي = صافي تدفقات النشاط التشغيلي / الإلتزامات المتداولة	٥٢	٩١.٢	٥	٨.٨
-٢	نسبة كفاية التدفقات النقدية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل = صافي تدفقات النشاط	٥٢	٩١.٢	٥	٨.٨

الرقم	نسب التدفقات النقدية في قطاع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة	ملائمة		غير ملائمة	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
	التشغيلي/ إجمالي التدفقات الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل.				
-٣	نسبة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية إلى الاحتياجات النقدية الأساسية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ الاحتياجات النقدية الأساسية	٥١	٨٩.٥	٦	١٠.٥
-٤	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية/ التوزيعات النقدية المعلنة.	٥٠	٨٧.٧	٧	١٢.٣
-٥	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي الديون = صافي التدفقات النقدية التشغيلية/ متوسط إجمالي الديون.	٥٠	٨٧.٧	٧	١٢.٣
-٦	نسبة إعادة الاستثمار = مشتريات الأصول/ صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.	٤٥	٧٨.٩	١٢	٢١.١
-٧	نسبة أثر الاهتلاك والإطفاء = مصروف الاهتلاك + مصروف الإطفاء/ صافي التدفقات النقدية التشغيلية.	٤١	٧١.٩	١٦	٢٨.١
-٨	عدد مرات تغطية الفوائد = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية + الفوائد والضريبة المدفوعتان/ الفوائد المدينة.	٣٣	٥٧.٩	٢٤	٤٢.١

الرقم	نسب التدفقات النقدية في قطاع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة	ملائمة		غير ملائمة	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
٩-	نسبة التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية / التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية.	٤٤	٧٧.٢	١٣	٢٢.٨
١٠-	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للتدفقات الاستثمارية.	٤٢	٧٣.٧	١٥	٢٦.٣
	الدرجة الكلية	٤٦	٨٠.٦٩	١١	١٩.٣١

يوضح الجدول رقم (٢)، أن مدى ملائمة نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة من وجهة نظر العاملين في الدوائر المالية (٨٠.٦٩%) وأن أدنى مستوى للملائمة بلغ (٥٧.٩%) وأعلى مستوى للملائمة (٩١.٢%)، ومن خلال هذه النتيجة نلاحظ أن العاملين في الدوائر المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة يرغبون برفع نسبة تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات لتبلغ (٨٠.٦٩%)، حيث أظهرت الدراسة مسبقاً أن مدى تطبيق الشركات الصناعية لنسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية بلغ (٦١.٤) كما هو موضح في الجدول رقم (٢) الذي يقيس مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

ومن خلال ما سبق يتضح عدم ملائمة جميع نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بنسبة ١٠٠% من وجهة نظر العاملين في الدوائر المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وبالرغم من ذلك نجد معظم العاملين في الدوائر المالية بنسبة (٨٠.٦٩%) يرون بأن نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية ملائمة للتطبيق.

اختبار فرضيات الدراسة:

فيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة من خلال الإجابة عن فرضيات الدراسة، والتي تفسر مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في إطار واقع خصائص الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

الإجابة عن الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية وحجم الشركة. للإجابة عن الفرضية الأولى تم استخدام إختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على أثر حجم الشركة ممثلا بعدد العاملين في الشركة على تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية، وفيما يلي عرض لهذه النتائج.

الجدول رقم (٣)

تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على أثر عدد العاملين في الشركة على تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية.

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
عدد العاملين في الشركة	بين المجموعات	٤	٠.١٥٦	١٧.٧٧	٠.٠٣٢
	داخل المجموعات	٥٢	١.٠٠٥		
	الكلية	٥٦			

*دالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥)

يتضح من الجدول (٣) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية حسب متغير عدد العاملين في الشركة، حيث بلغت قيمة (F) (١٧.٧٧) وبمستوى دلالة إحصائية أقل من (٠.٠٥)، وهذا يفسر بأنه يعتمد تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية على عدد العاملين في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وعليه ترفض الفرضية الصفرية، ويمكن تفسير ذلك إلى دور المهام والمسؤوليات الموكولة للعاملين في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وتختلف هذه النتيجة عن ما توصلت إليه دراسة علاوي (٢٠٠٦).

الإجابة عن الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية ودرجة التعقيد في الشركة.

للإجابة عن الفرضية الثانية تم استخدام إختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على أثر درجة التعقيد في الشركة ممثلا بمراحل حياة الشركة على تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

الجدول رقم (٤)

تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على أثر مراحل حياة الشركة على تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية.

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠.٧٣٠	٤	٠.١٨٣	٠.١٨٢	٠.٩٤٧
داخل المجموعات	٥٢.١٧٧	٥٢	١.٠٠٣		
الكلية	٥٢.٩٠٧	٥٦			

*دالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥)

يتضح من الجدول (٤) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية حسب متغير مراحل حياة الشركة، حيث بلغت قيمة (F) بمستوي دلالة إحصائية أكبر من (٠.٠٥)، وهذا يفسر بأنه لا يعتمد تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية على مراحل حياة الشركة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وعليه تقبل الفرضية الصفرية، ويعزى ذلك إلى أن معظم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة تتمحور حول مرحلتها البدائية والنمو ويدل ذلك على ضعف الإمكانيات المتطورة لدى هذه الشركات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Kallunki & Silvola 2007).
الإجابة عن الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملائمة نسب التدفقات الخاصة بالكفاية على مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية في الشركات الصناعية لإختبار الفرضية تم استخدام إختبار (One Sample T-test) للتعرف على أثر ملائمة نسب التدفقات النقدية بالكفاية على مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية في الشركات الصناعية والجدول (٥) يوضح ذلك:

الجدول (٥)

إختبار (One Sample T-test) للتعرف على أثر ملائمة نسب التدفقات على مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية في الشركات الصناعية

مدى الملائمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ملائمة	٣.١٥	٠.٩٧٤	٤.٢٥٢	٥٥	٠.٠٤٦
غير ملائمة	٢.٢٢	٠.٣٨٣	٢.١٠٠		

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥).

نلاحظ من نتائج اختبار (T) المبينة في الجدول (٥) للعينه الواحدة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (٠.٠٥) حيث بلغ المتوسط الحسابي للملائمة (٣.١٥) وهو أعلى من نظيره غير الملائم حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٢.٢٢)، وهذا يفسر بأن هناك أثر لملاءمة نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية على مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ويفسر ذلك بمدى إدراك ووعي عينة الدراسة بأهمية نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية وهذا ما يتفق مع دراسة بصول (٢٠٠٢).

الاستنتاجات والتوصيات

وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:-

١. أوضحت نتائج الدراسة أن متوسط مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة قد بلغ (٣.٠٧) أي بنسبة ٦١.٤%، وأن أدنى مستوى لمدى التطبيق لتلك النسب بلغ (٢.٥٣)، بينما بلغ أعلى مستوى للتطبيق (٣.٥٦)، وهذا يعني، أن درجة تطبيق نسب التدفقات النقدية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة مقبولة نسبياً مع وجود ضعف في عملية التطبيق لعدم وجود التطبيق الكامل لجميع نسب الكفاية، ويعود هذا الضعف في التطبيق إلى عدم وجود قوانين وتشريعات محلية تلزم الشركات الصناعية المساهمة العامة بتطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية.

٢. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وحجم الشركة وذلك لأن قيم (F) قد بلغت (١٧.٧٧) وبمستوى دلالة إحصائية أقل من (٠.٠٥)، وهذا دليل على وجود علاقة بينهما.

٣. أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في الشركات الصناعية والأردنية المساهمة العامة ودرجة تعقيد الشركة وذلك لأن بلغت قيم (F) قد بلغت (٠.١٨٢) وكانت بمستوى دلالة إحصائية أكبر من (٠.٠٥)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بينهما.

٤. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثر لملائمة نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية على مدى تطبيقها في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وذلك بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية أقل من (٠.٠٥)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للملائمة (٣.١٥) وهو أعلى من نظيره غير الملائم حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٢.٢٢)، وهذا يدل على أن هناك أثر لملاءمة نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية على مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

٥. أظهرت نتائج الدراسة أن نسب التدفقات النقدية تعتبر ملائمة من وجهة نظر الدائرة المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأن درجة الملاءمة قد بلغت (٨٠.٦٩%)، وبلغت أعلى نسبة ملاءمة (٩١.٢%) وأدنى نسبة ملاءمة (٥٧.٩) ومن هنا نلاحظ بأن الدوائر المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة يطالبون برفع نسبة تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية لتبلغ (٨٠.٦٩%) بدلا من النسبة الحالية والبالغة (٦١.٤%)، حيث نلاحظ وجود فجوة ما بين هو مطبق فعليا وما هو مطلوب تطبيقه، ويعود هذا لملاحظة بعض العاملين في الدوائر المالية لملائمة تلك النسب في الشركات الصناعية المساهمة العامة، لما تقدمه من مساعدة في تقييم

أدائهم ونجد أن العاملين في الدوائر المالية يسعون إلى وجود أسس وقواعد محلية في الأردن مبنية على أساس تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية تحكم عمله.

٦. أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية تتفاوت في نسبة التطبيق لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة فاحتلت النسبة التالية بالمركز الأول في التطبيق نسبة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية إلى الاحتياجات النقدية الأساسية، ثم تلتها نسبة كفاية التدفق النقدي، ومن ثم جاءت نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى التوزيعات النقدية، وكما احتلت نسبة أثر الاهتلاك والإطفاء وعدد مرات تغطية الفوائد المركزين الأخيرين على التوالي.

التوصيات

بناء على النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة من الممكن استخلاص التوصيات التالية:-

١. ضرورة قيام الإدارة العليا في هذه الشركات بإنشاء وحدات تنظيمية مستقلة للتحليل المالي، ووضع وصف لمسؤوليات وصلاحيات المحلل المالي، بحيث تعمل هذه الوحدات في إستقلالية تامة عن باقي الدوائر والأقسام داخل الشركة، وأن يكون للإدارة العليا دور هام في توفير الدعم والإهتمام وتذليل ما يعترض تلك الدوائر من مشاكل وصعوبات.
٢. توعية المساهمين والمقرضين بأهمية نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية، فسيقبلون على مطالبة الإدارة بالإفصاح عن هذه النسب عند عرض التقارير السنوية، مما يلزم الإدارات المالية بتطبيق هذه النسب.
٣. عقد دورات تدريبية للعاملين في الدوائر المالية لبيان أهمية إستخدام نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية وذلك لزيادة خبراتهم وتنمية مهاراتهم مما تعود بالنفع على الشركة بالحكم على السيولة وتقييم الأداء.
٤. أن يقوم سوق عمان المالي بالتعاون مع الإدارات المالية برفع تقارير سنوية مدعمة بنسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية.
٥. أن يقوم سوق عمان المالي، وبالتعاون مع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين بوضع تشريعات وقوانين تكفل قيام الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بتطبيق الحد الأدنى من نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية.
٦. إجراء دراسات مماثلة على البنوك التجارية الأردنية لتقييم مدى تطبيق تلك البنوك لنسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية.

المراجع العربية

١. البلداوي، عبد الحميد (٢٠٠٩) أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، ط١، عمان، دار وائل للنشر.
٢. الخلايلة، محمود عبد الحليم (٢٠٠٧) التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط٤ عمان، مطابع الدستور.
٣. خنفر، مؤيد، والمطارنة، غسان (٢٠٠٦) تحليل القوائم المالية، ط١، عمان، دار المسيرة للنشر.

٤. مطر، محمد، والسويطي، موسى (٢٠٠٨) التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط٢، عمان، دار وائل للنشر. الخريسات، راكيل (٢٠٠٥). الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقا للمعيار المحاسبي رقم ٧ من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
٥. الدغامين، حذيفة (٢٠٠٩) أثر المضمون المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية على مؤشرات الربحية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
٦. العبيني، مهند (٢٠٠٨). أثر التدفقات النقدية التشغيلية على النسب المالية في الشركات الصناعية المساهمة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
٧. بصول، ربا (٢٠٠٢). قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، اربد. الأردن.
٨. عبيدات، أحمد (٢٠٠٦) بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
٩. علاوي، وسام (٢٠٠٦). أثر السياسات الترويجية التصديرية على الأداء التصديري في الشركات الصناعية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان الأردن.

المراجع الأجنبية

1. Assaf, Eisdorfer.(2007),"The Importance Of Cash Flow News For Financially Distressed Firms", **Financial Management**,Vol. 36,No. 3, PP.33-48.
2. C.S Agnes and Simon S.M Yang. (2003)," The Incremental Information Content Of Earnings and Cash Flow From Operations Affected by Their Extremity", **Journal of Business Finance and Accounting**,Vol. 30, No.1, PP.73-116.
3. Kallunki, J. and Siivola, H. (2007), "The Effect Of Organizational Life Cycle Stage On The Use Of Activity-Based Costing". <http://www.science-direct.com/science/article/B6WMY-4R172T7-1/2/417f94eb2d8279b700b7edfdb0f81286> edn. Elsevier.
4. Kim.M,and kross.W.(2005),"The Ability of Earning To Predict Future Cash Flow Has Been Increasing Not Decreasing", **Journal of Accounting Research**,Vol. 43,
 1. No.5, PP 753-780,
 5. Lorek, k.s.and Willinger.G.(2009),"New Evidence Pertaining To The Prediction Of Operating Cash Flow", **Review Of Quantitative Finance and Accounting**,Vol. 32,No. 1 ,PP. 1-15.
 6. Mackevicius and Senkus.(2006) /"The System of Formation and Evaluation Of The Information Of Cash Flow", **Journal of Business Economics and Management** ,VoL 2,No.4,PP. 171-182.